بيان تونس بمناسبة النقاش العام للجنة السادسة الخاصّ

بالبند 84 "سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي"

السادة ممثلي الوفود،

ينضمّ وفد بلادي للبيانات التي قدمتها كلّ من إيران باسم مجموعة حركة الإنحياز وجنوب إفريقيا باسم المجموعة الإفريقية.

اسمحوا لي بداية أن أنوّه بالدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة لتعزيز مبدأ سيادة القانون وفقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة ومختلف المعاهدات الدولية والآليات القانونية الأخرى التي تمّ إرساءها في هذا الشأن، وذلك وعيا منها بأهمية هذا المبدأ المرتبط بالركائز الثلاث للأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ونحن نرحب في هذا السياق بالموضوعين الفرعيين لهذه الدورة وهما "التدابير العملية لتعزيز نفاذ الجميع للعدالة و"تبادل أحسن التجارب في مجال تطبيق المعاهدات المتعددة الأطراف".

كما نودّ بهذه المناسبة أن نشيد بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في الوثيقة A/71/169 حول "تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنشيطها" وهو مايعكس بوضوح الخطوات الهامة التي تمّ قطعها في إطار تعزيز المنظومات القانونية للدول بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية في حماية سيادة القانون وتطوير منظومة حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يؤكد وفد على الأهمية التي تكتسيها مسألة إعداد المعاهدات الدولية وتفعيل مقتضياتها النابعة عن الالتزام السيادي للدول التي صادقت عليها بتكريس مضامينها وهو ما من شأنه أن يسهم في توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وذلك تجسيدا لأحد المقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بضرورة الإعتماد على الوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل أو تسوية النزاعات الدولية.

وفي هذا الإطار، أعتقد أنّه من الضروري في المرحلة القادمة أن نعمل على مزيد تكريس الشفافية والانفتاح وتساوي فرص المشاركة في عمليات التفاوض وتعزيز التنسيق بخصوص المسائل القانونية، مابين الهياكل المؤسساتية المنبثقة عن هذه المعاهدات. وبهذه المناسبة، أودّ أن أجدّد التأكيد على الدور المحوري الذي تظطلع به الأمانة العامة في هذا االشأن سواء من خلال تقديم المشورة في مجال بلورة الأحكام الختامية في المعاهدات المتعددة الأطراف أو في مجال ممارسة الإيداع، فضلا عن أهمية أنشطتها الرامية إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في المعاهدات وبناء قدراتها، خاصة في ظلّ التعقيدات التي تصاحب بصفة عامة عملية إعداد الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

السادة ممثلي الوفود،

نحن نتطلع اليوم إلى ترسيخ مقومات الدولة الوطنية الحديثة وصياغة عقد إجتماعي تشاركي جديد و إلى الإنخراط الفعلي في المبادئ الكونية للديمقراطية وحقوق الإنسان وإلى تكريس حقيقي لمفهوم المواطنة ولقيم الجمهورية.

ومن هذا المنطلق، تجدّد تونس التزامها بضمان تناغم وانصهار برنامج الإصلاحات التشريعية مع المعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون وذلك من منطلق إيماننا بأهمية الإيفاء بتعهداتنا المنبثقة عن انضمامنا لعدد هامّ من المواثيق الدولية واعتقادنا الراسخ بالترابط العضوي والتكامل الحقيقي بين تطوير سيادة القانون على المستوى الدولي والوطني وأهمية المضي قدما في تطبيق القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بتعزيز هذا المبدأ على الصعيد الوطني.

ونحن اليوم قد تمكّنا بفضل الروح التوافقية والمسؤولية التي أظهرتها جميع القوى الفاعلة من سنّ دستور الجمهورية الثانية الذي يعدّ بمثابة حجر الزاوية لإرساء مؤسسات ديمقراطية حديثة تحترم مبادئ التداول السلمي على السلطة والفصل بين السلط وعلوية القانون وتحمي الحريات الشخصية وتكفل المساواة بين التونسيات والتونسيين وترسّخ ثقافة الحوكمة الرشيدة وتضمن مبادئ الشفافيّة والمساءلة وقيم النزاهة.

كما مثّل التزام النخبة الوطنية بضرورة تجاوز هذه العقبات والتحديات التي شهدتها تونس خلال المرحلة الانتقالية دافعا قويّا مكّن بلادنا من تنظيم الاستحاقات الانتخابية التشريعية والرئاسية التي أشاد العالم بشفافيتها ونزاهتها، وهذا خير دليل على فرادة التجربة التونسية وارتكازها على تراكمات اصلاحية تحديثية شكلت الوعي السياسي للتونسيين في اتجاه التفاعل العميق مع مفاهيم الحرية والعدل والديمقراطية وأبرزت مدى تشبث التونسيين بتحصين مكتسبات ثورتهم وانحيازهم لمبادئ الحرية ودولة القانون وسيادة الشعب.

ولن نتوانى عن الحفاظ على الوفاق الوطني باعتباره مكسبا من مكاسب الجمهورية الثانية، سيكون مشعلا ينير خطانا لتثبيت تجربتنا الديمقراطية الفتية.

ولا يسعني من هذا المنبر إلاّ أن أؤكد على تصميم تونس أكثر من أي وقت على تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة القانون وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي أولويات وطنية قصوى وحاسمة بالنسبة لمستقبل بلادنا وعليه فنحن نؤكد حرصنا على تجسيد مقتضيات الدستور من خلال المضي قدما في تركيز مختلف الهيئات الدستورية وتعديل التشريعات الوطنية بما يضمن الحقوق الأساسية وتفعيل برنامج إصلاح المنظومة القضائية والسجنية من خلال تنفيذ برنامج وطني خماسي تمّت بلورته على أساس مشاورات موسعة علاوة على المصادقة على القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال.

كما أودّ أن أعرب بهذه المناسبة عن التزامنا في إطار الرؤية الاسترتيجية المتعلقة بمخطط التنمية للسنوات 2016-2020 بالهدف السادس عشر لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والمتعلق بضمان سيادة القانون والعدل والسلام وهو ما يندرج في إطار الأولويات المستقبلية الوطنية في مجال التنمية المستدامة في مفهومها الشامل وفي صدارتها تحقيق النقلة النوعية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل مبادئ الحوكة الرشيدة والشفافية ودعم اللامركزية.

ختاما، أودّ أن أؤكد على حرص تونس على توثيق التعاون مع منظمة الأمم المتحدة على أساس مقاربة تقوم على الحوار والشفافية لمواصلة تعزيز ركائز سيادة دولة القانون. شكرا على حسن الاستماع.